

"تكلفة السلام والصراع الفلسطيني الاسرائيلي"

د. طارق فهيم *

أعدت مؤسسة "راند" دراسة بعنوان "تكاليف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ٢٠١٥ حيث شارك في اعدادها الاقتصادي روس أنثوني مدير "المبادرة الفلسطينية الإسرائيلية" في راند ومديرة "البرامج الإسرائيلية الفلسطينية" في معهد الولايات المتحدة للسلام، لوسي كيتزر إيلنبوغن والاقتصادي تشارلس ريس، المدير الدولي في راند.

تلخص الدراسة في مضمونها العام الي أن إسرائيل غير مضطرة حالياً للتوصل لأي حل سياسي مع الفلسطينيين كونها الدولة ١١ في معدل السعادة المجتمعية بين دول العالم - والدولة ٣٤ في معدل الدخل - بينما تحترق المنطقة مؤكدة أن من الخطأ أن نعتقد أنه يمكن التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكأنه معادلة رياضية يمكن حلها، ثم المضي قدماً في تنفيذها، فالمال يمكن اقتسامه، لكن عندما يتعلق الأمر بالحقوق، فهذا أصعب بكثير، لأن المحصلة صفر دائماً، ولا حلول وسط ولا تسويات. خلصت الدراسة القائمة على تصور أربعة سيناريوهات محتملة في عملية تطور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تضمنت السلبيات والإيجابيات الاقتصادية التي يمكن أن تطرحها الحلول المطروحة على كلا الجانبين وذلك على النحو التالي:

أولاً: حل اقامة دولتين اسرائيلية وأخري فلسطينية

أن الحرب مكلفة، والسلم مكلف أيضاً فمن المتوقع في حال قيام دولة فلسطينية عبر حل الدولتين فإن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بـ ٨,٨ مليارات دولار في العام ٢٠٢٤ على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام ٢٠١٤ وقف عند عتبة ١٣,٩ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل في العام ٢٠٢٤ إلى ٢٨,٧ مليار دولار مع إقرار حل الدولتين.

أشارت الدراسة الي أن تكلفة أي من هذه الحلول-إن تمّ-، ستقع على عاتق الدول المانحة، التي ستضطر لدفع الأموال للسلطة الفلسطينية وإسرائيل. فبحسب الدراسة، تتوقع إسرائيل الحصول على

* رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

زهاء ١٢٣ مليار دولار حتى العام ٢٠٢٤، على شكل زيادة في الاستثمارات والتجارة والسياحة. وتراجع عامل الاستثمار في الأراضي المحتلة (بناء المستوطنات) مع توجيه الأموال للنمو داخل الخط الأخضر. وبحسب الدراسة التي تعتمد على فترة تمتد لعشر سنوات (٢٠١٤ - ٢٠٢٥) فإن إجمالي دخل إسرائيل في عام ٢٠٢٤ سيكون بحدود ٤٣٩ مليار دولار، مقابل ٢٩٥ مليارًا في العام ٢٠١٤ أما في حال إحلال السلام عن طريق حل الدولتين، فإن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي سيرتفع في ٢٠٢٤ إلى حدود ٤٦٢ مليار دولار، أي بفارق ٢٣ مليارًا.

ثانياً: اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة

أن حدوث انتفاضة فلسطينية ثالثة سيرفع نفقات الأمن في إسرائيل ٩% في ثلاث سنوات من الصراع، وسيقلص التجارة مع الفلسطينيين بنسبة ١٥%، كما سيوقف تشغيل الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية، وسيخفّض الاستثمارات في إسرائيل بنسبة ٢٠%، وسيقلص السياحة بنسبة ٢٥%، وسيخفض نسبة النمو في سوق العمل بنسبة ٥٠%. أما في الأراضي الفلسطينية، فإن انتفاضة ثالثة ستضرب أسواق رأس المال وتضعها تحت خسارة فادحة تصل قيمتها إلى ١,٥ مليار دولار، كما ستخفض أسعار الخدمات المصرفية ٥٠% وقد تبدد الدخل من العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى شبه المعدوم تقريباً لأن إسرائيل في هذه الحالة ستقوم بمنع دخول الفلسطينيين للعمل فيها. أما بالنسبة إلى إن انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب "بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية بما يعيد ٦٠ ألف مستوطن إلى حدود الخط الأخضر، ويبقى في الضفة مستوطنات كبرى قرب هذا الخط"، فسيفي الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بحدود ٤٣٩ مليار دولار في ٢٠٢٤، مماثلاً للناتج إذا استمر الجمود الحالي، بينما يرفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى ٢١,٥ مليار دولار.

ثالثاً: انسحاب أحادي الجانب بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية

انسحاب أحادي الجانب بالتنسيق مع الفلسطينيين سيؤدي إلى تضائل الإنفاق الإسرائيلي على المستوطنات بنسبة ١٠% سنوياً، كما سيرفع نسبة السياح القادمين إلى إسرائيل ٥%، وستزداد التجارة مع الفلسطينيين بنسبة ٥%، وستفتح المعابر في الضفة وستختفي تكاليف العبور، وستنخفض تكاليف الحواجز التجارية بنسبة ١٠%، وسيوسع تدفق الاستثمارات إلى البنى التحتية الحكومية والخاصة. في المقابل، فإن الانسحاب من دون التنسيق مع الفلسطينيين، سيرفع الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي إلى

٤٣٦ مليار دولار في ٢٠١٤، أي أقل بـ ٣,٥ مليارات دولار من الناتج المحلي مع استمرار الجمود الحالي، وسيرفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى ١٩,٩ مليار دولار، ولكن سترتفع التكاليف الإسرائيلية الأمنية بنسبة ٢%، فيما ستخفض نفقات الحكومة الإسرائيلية على المستوطنات بنسبة ٥% سنوياً، وستتضاءل الاستثمارات بنسبة ٥% وستراجع السياحة ٥%. ولا تحصل إسرائيل على تمويل دولي لإسكان المستوطنين داخل الخط الأخضر، بينما ستسيطر السلطة الفلسطينية على نصف المساحة التي تخلفها إسرائيل وستحصل على نصف التمويل الاستثماري المطلوب.

رابعاً: تصاعد مقاومة فلسطينية دبلوماسية في المحافل الدولية:

بخصوص السيناريو المتعلق بحدوث مقاومة فلسطينية غير عنيفة عبر توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى وتفعيل حملة مقاطعة إسرائيل، فإن الدراسة تشير إلى أن هذا الخيار يرفع الناتج الإجمالي المحلي الإسرائيلي إلى ٤٢٤ مليار دولار في ٢٠٢٤، أي أقل بنحو ٣,٤% من استمرار الجمود، ويرفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى ١٧,٧ مليار دولار، أي أقل بنحو ١,٤ مليار دولار، ولكن إسرائيل حينها ستواجه انخفاضاً بنسبة ١٠% في الاستثمارات، وبنسبة ٢% في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة المقاطعة، كما سيتضاءل عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بنحو ٣٠ ألفاً.

خلصت الدراسة إلى أن حل الدولتين هو الحل الأمثل للوصول إلى النتائج الاقتصادية الأفضل للفلسطينيين وللإسرائيليين، حيث ينمو الاقتصاد الإسرائيلي بأكثر من ثلاثة أضعاف الاقتصاد الفلسطيني بالشكل المطلق -١٢٣ مليار مقابل ٥٠ مليار للاقتصاد الفلسطيني - ولكن الفلسطينيين يكسبون بتناسب مضطرب حيث سينمو معدل الدخل بنسبة ٣٦% تقريباً في عام ٢٠٢٤ مقابل النمو الإسرائيلي الذي يقف عن ٥%. في المقابل، فإن ثمن العنف في حال تجدد في غزة وتوسّع إلى الضفة وشاركت فيه جهات خارجية كاندلاع انتفاضة ثالثة ترافقها عمليات خارجية من قبل حزب الله سيؤدي إلى تضاؤل ناتج إسرائيل المحلي الإجمالي ١٠% في العام ٢٠٢٤، وتراجعته إلى ٣٩٥ مليار دولار، مع توقع خسارة إجمالية كبيرة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، خلال السنوات العشر المقبلة.